الخطوة الأولى بدأت فى السكك الحديدية

الهيئات الاقتصادية تنتظر رجال الأعمال

أشاد رجال الأعمال بمبادرة وزارة المالية نحو اقرار خطة جديدة طويلة الأجل لتطوير الهيئات الاقتصادية واشراك القطاع الخاص فى تأدية الخدمات دون المساس بالدور الاجتماعى لهذه الخدمات. وأوضح رجال الأعمال أن مبادرة وزارة المالية باتت ضرورة ملحة خاصة مع تفاقم أعباء ديون الهيئات الاقتصادية عاما بعد عام. وتهدف خطة الوزارة إلى الحفاظ على استثمارات هذه الهيئات والتى وصلت إلى نحو 400 مليار جنيه بلغت مساهمات الحكومة فى حيازة أصولها نحو 19,4 مليار جنيه خلال الموازنة الحالية.

نادر رياض

شريف الجبلى

محمد البهى

احمد عاطف

□ **تحقيق ـ محمد حماد:**

وستبدأ الوزارة بوضع برامج لتصويب الهياكل المالية والاقتصادية لعدد من هذه الهيئات وستكون البداية مع هيئة السكك الحديدية والتى تم اقرار قانون تعطى فرصة للقطاع الخاص فى تطوير الهيئة كما يدخل فى نفس المجال هيئات المياه والصرف الصحى التى يتم تحويلها إلى شركة قابضة حاليا.

تهدف خطة الوزارة فى نهايتها إلى تخفيف العبء المالى على الموازنة العامة للدولة بنحو 22 مليار جنيه وهو ما تتحمله الموازنة كمساهمات حالية وقروض بهذه الهيئات.

وتقوم عملية الاصلاح الجديدة التى تقودها الوزارة على مبادئ عدة تبدأ بالحفاظ على الدور الاجتماعى الذى تقدمه هذه الهيئات للمواطنين بأسعار فى متناول الجميع والفصل بين الادارة الاقتصادية لهذه الهيئات ودورها الاجتماعى مع التركيز على الدعم من خلال الموازنة العامة للدولة، وإنشاء كيانات اقتصادية متكاملة ذات طبيعة مستقلة تهدف إلى تخفيض ديون هذه الهيئات إلى المستويات الاقتصادية.

ومن جانب آخر أكدت بيانات مركز معلومات مجلس الوزراء أن ديون الهيئات الاقتصادية وصلت إلى نحو 47,17 مليار جنيه فى 30 يونيو 2005 وحول اشتراك رجال الأعمال فى تطوير الهيئات الاقتصادية.

الحكومة جهة إدارة

يقول الدكتور نادر رياض رئيس مجلس إدارة مجلس الأعمال المصرى الألمانى إن مشاركة رجال الأعمال فى إدارة الهيئات العامة الاقتصادية أصبح ضرورة ملحة خاصة بعد تفاقم ديونها وفى الوقت نفسه الأخذ بمفهوم الخصخصة على المستوى العالمى سواء بالنسبة للدول الرأسمالية أو الاشتراكية على حد السواء.

يضيف ثبت باليقين أن الدول والحكومات هى جهة إدارة وليس جهة استثمار والادارة فى هذه الحالة تعنى تهيئة المناخ الاستثمارى دون الدخول فيه بمعنى وضع القواعد المنظمة لعمل البنوك والبورصات وأسواق المال والقوانين والتشريعات المنظمة للشارع الصناعى والتجارى والمنظمة لعدم حدوث حالات احتكار أو تواطؤ ضد مصلحة المستهلك بينما تترك المجال واسعا للمتنافسين سواء للمستثمرين المحللين أو من الخارج ليتبارى كل منهم سعيا لتقديم الأفضل فى خدمة المستهلك والعميل ليبقى فى النهاية هو المستفيد من اكتساب ثقة السوق.

ويضيف د.رياض أن سرعة السير فى هذا الاتجاه تحقيق ميزة الحد من نزيف الخسائر المتوالية والمتراكمة عن كل سنة يتأخر فيها التطوير فى هذا الاتجاه ويشير إلى أنه لابد أن يتم وضع الخسائر السنوية المتراكمة لهذه الهيئات فى الاعتبار.

ويؤكد رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى أن تجربة الخصخصة لدولة مثل ألمانيا إذا دققنا النظر فيها نجد أن ألمانيا خصخصت جميع المنشآت التى كانت تديرها حكومة ألمانيا الشرقية أثناء انقسامها إلى شطرين 6 سنوات فى الوقت نفسه وفرت اعتمادات مالية رخيصة طرحتها من خلال الجهاز المصرفى بسعر فائدة نحو 1٪ وقابل ذلك فترة استرداد لهذه الأموال خلال 10 سنوات فيما بلغ حجم الأموال التى ساهمت بها دولة ألمانيا لخصخصة هذه الهيئات بعد إعادة الوجوه بض مئات من ملايين الماركات وفى المرحلة الأولى تم استردادها بالكامل مرة أخرى بعد اتمام عملية الخصخصة.

ويوضح د.نادر رياض أن هناك نظرية أخرى تضع فى الاعتبار عن خصخصة أى مرفق تؤكد على أهمية استمرار الصناعة فى حالة كونها صناعة استراتيجية تحتاج الدعم والتطوير بضخ أفكار جديدة واستثمارات إليها بمعرفة المشترى المتخصص فى هذه الحالة يكون هذا اعادة فى الصناعات الاستراتيجية وصناعات البنية الاساسية مشيرا إلى أن هذا النوع من الخصخصة يرتقى بالفكر الاستثمارى للدرجة التى تجعل من الدولة مستثمرا كبيرا يسعى لجذب استثمارات عالية إليه ليدخل بها فى دائرة الضوء من واقع التكنولوجيا الحديثة المكتسبة والتى تصلح لتغطية السوق المحلى والتعامل عالميا من واقع الندية والقدرة على المنافسة وهذا النوع من الاستثمارات غالبا ما يدخل فى نطاق الصناعات الاحتكارية ذات التخصص الدقيق لذا فإنه من الطبيعى أن يتم التعامل معها طبقا للقواعد الخاصة بها وليس طبقا لقوانين المناقصات والمزايدات المحلية.

مستوى الخدمة

ويرى الدكتور شريف الجبلى رئيس مجلس الأعمال المصرى الكورى ورئيس غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات المصرية أن الهيئات الاقتصادية ديونها ثقيلة جدا وفى أمس الحاجة إلى إعادة هيكلتها لتحسين الخدمات التى تقدمها.

ويقول إن مبادرة اشراك القطاع الخاص فى إدارتها وتطويرها باتت واجبة النفاذ.. لكن لابد من وضع ضوابط لهذا الأمر.. على رأسها أن لا يتم منحها لشخص واحد بل لابد أن تكون هناك عدة شركات لها خبرة فى المجال المراد اسناده وتطويره لأن تعدد الشركات التى تعمل فى القطاع الواحد سوف يهيىء مناخا تنافسيا جيدا يؤدى إلى الحفاظ دائما على مستوى خدمات مرتفعة فضلا عن البحث دائما على التميز من خلال تقديم خدمات جديدة قد لا تكون موجودة على الساحة حاليا.

وينوه د. الجبلى الى ان فرنسا قطعت شوطا فى هذا الاتجاه يمكن ان تستعين بتجربتها او بتجربة اية دولة اخرى وتطوعها بما يتلاءم مع طبيعة العمل بمصر ويتم ذلك على قطاع محدود فى البداية ومع نجاحه يتم تعميمه على القطاعات الأخرى مؤكدا ان هذا النوع من التحول يعد جديدا على مصر لذلك لابد أن يتم دراسة هذه التجربة التى أصبحت ملحة مع تفاقم ديون هذه الهيئات عاما بعد عام.

ويؤكد محمد البهى عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات المصرية أن فكرة اسناد أو مشاركة القطاع الخاص فى إدارة الهيئات الاقتصادية العامة خطوة مهمة لكن نجاحها يتوقف على مدى وضع الضوابط التى تحقق نجاح هذه الفكرة.

ويضيف اننا يمكن ان نستعين فى هذا الاطار بتجربة ماليزيا فيما كانت لديها هيئة تشبه فى مسماها هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وكانت تقديرات بيعها تقترب من 200 مليون دولار وعرضها فى ذات الحين مهاتير محمد عندما كان رئيسا للوزراء بدون مقابل بشرط ان يكون المستثمر الجديد لها لديه خبرة فى هذه الصناعة تؤهله لإدارتها وتطويرها فى المقام الأول.

واشتدت المنافسة فى مختلف الشركات الاجنبية التى تعمل فى هذا القطاع على السوق الماليزى للفوز بهذه الكعكة.. وبعد فترة وجيزة جدا من العمل تم تغطية ماليزيا بالكامل بشبكات اتصالات قوية وحققت عائدا سنويا للحكومة وصل الى نحو 300 مليون دولار.

ويضيف البهى ان التجربة الماليزية فى إدارة المنشآت والهيئات الحكومية حققت نجاحا منقطع النظير لابد ان تستفيد منها او تنظر لاى دول اخرى فى هذا الاطار لنبدأ من حيث انتهى الآخرون فى مسألة ذات حساسية عالية تتعلق بخدمات تمس المواطن مباشرة ولا يمكن الاستغناء عنها.

شفافية

ويقول ادهم نديم رئيس المجلس السلعى لصناعة الاثاث ان اتاحة الفرصة امام القطاع الخاص فى إدرة وتطوير الهيئات الاقتصادية العامة سوف يؤدى الى تطويرها وتحسين كفاءتها لان القطاع الخاص حينما يدخل اى مجال تنعكس اثار ادارته ايجابيا عليه وهذا ليس تحيزا بل ان الامر جليا مثلما حدث فى اسناد شركات الطيران الانجليزية الى القطاع الخاص ثم تطويرها بسرعة غير مسبوقة فضلا عن ان تذاكر الطيران انخفضت قيمتها فى عهد القطاع الخاص عنه فى عهد الادارة الحكومية.

ويضيف انه طالما توجد شفافية فى جميع اجراءات وادارة هذه الهيئات لا يمكن ان تكون هناك اية شبهة احتكارية.

ويوضح نديم ان ادارة القطاع الخاص لهذه الهيئات ستؤدى الى خروجها من عثرتها الحالية لان القطاع الخاص سوف يقوم دائما بعمل تقييم دورى لاداء عملها ودراسة المشاكل والمعوقات التى قد تطرأ على الساحة وليس الانتظار لظهور المشكلة بل اتباع اساليب الحلول المبكرة لحل الأزمات وهذا الاسلوب سوف يحل قدراً كبيراً من المعوقات التى قادت الهيئات الاقتصادية الى عثرتها الحالية.

ويرى نديم ان القطاع الخاص من الافضل ان يدير هذه الهيئات ولا يدخل ممولا لها.. أو يقوم بتطويرها وتقوم الحكومة بتعويضه بالفرق أى تدعم السلعة او الخدمة التى يقدمها وبالتالى تضمن الحكومة مراعاة الجانب الاجتماعى التى تقوم به هذه الخدمات لان القطاع الخاص لا يستطيع تقديم خدمة او سلعة بسعر اقل من تكلفته الحقيقية بل إن هذا هو الدور الاساسى الاصيل للدولة فى ظل النظام الرأسمالى.

ويؤكد نديم على ضرورة دراسة هذه الهيئات حالة حالة ثم البت فى القطاع الأولى بالتحديث والتطوير.. كما انه من المنطقى ان يتم تطبيق هذا الاسلوب الجديد على جزء معين من هذه الهيئات واذا ثبت نجاح الاسلوب الجديد يتم تعميمه وبالتالى نضمن نجاح الاسلوب الجديد عن طريق اتباع عمليات التمويل الجزئى ثم الكلى فيما بعد.

ويرى احمد عاطف رئيس مجلس إدارة غرفة صناعات الطباعة انه آن الأوان لكى تدار الهيئات الاقتصادية العامة بأسلوب القطاع الخاص لانه اثبت نجاحه فى كل الاحوال.

ويضيف انه ليس هناك ما يمنع من تملك القطاع الخاص لهذه الهيئات مادام كل شىء يسير وفق ضوابط وشفافية كاملة.

ويشدد عاطف على ضرورة ان تقوم الحكومة بمنح هذه الهيئات للقطاع الخاص المتخصص فى نفس المجالات التى تعمل بها هذه الهيئات لضمان توافر الخدمات وسابق الخبرات الأمر الذى ينعكس ايجابيا على اداء وتطوير الهيئات الاقتصادية.

ويضيف رئيس غرفة الطباعة ان القطاع الخاص سوف يساهم بفاعلية كبيرة فى زيادة الدور الاجتماعى لهذه الهيئات وياتى هذا فى اطار ايجاد وظائف اضافية نتيجة تطويرها وعملية توسعاتها فمثلا القطاع الخاص يعمل به نحو 12 مليون عامل والحكومة يعمل بها نحو 5 ملايين فيما يعمل بقطاع الاعمال اكثر من 400 الف عامل فاذا ما قارنا بين هذه الارقام المتتالية نجد ان القطاع الخاص يلعب دورا اجتماعيا مهما فى الحياة الاقتصادية لذلك فليس هناك اية مشكلة او خطر من تلاشى الدور الاجتماعى لهذه الهيئات اذا تم عرضها للخصخصة او لإدارة القطاع الخاص.

ويشير الى ان عمليات التحديث والتطوير التى ستلمسها هذه الهيئات سوف تحتاج الى ايد عاملة اضافية.. بما يعكس دورها الاجتماعى أكثر من ذى قبل وعلى الجانب الآخر تحويلها من هيئات خاسرة تكبد الدولة ديونا متراكمة عاما تلو الآخر الى هيئات اقتصادية بمعناها الاكثر وضوحا تدر عائداً للحكومة وتقدم خدمة ذات جودة مرتفعة للمواطن وفى النهاية تتحقق وفورات للدولة والمواطنين بالاضافة الى الخدمات والادوار التى ستتم اضافتها من جانب القطاع الخاص لانه اذا لم يقم بتقديم خدمات جديدة ملموسة يشعر بها المواطن سيتم الحكم على تجربته بالفشل لذلك نكرر ان هذا الامر يحتاج الى دراسات جدوى دقيقة ومدروسة تراعى جميع الجوانب وتحديد ادوار كل جهة لتحقيق شفافية عالية من خلالها نحكم على التجربة بالنجاح مع مراعاة البدء من حيث انتهى الآخرون فى هذا الأمر.

د. نادر رياض:
تجربة ألمانيا لخصخصة الهيئات التى كانت تديرها حكومة الشطر الشرقى قبل الوحدة جديرة بالدراسة

د. شريف الجبلى:
فرنسا قطعت شوطا فى هذا المجال ويمكن الاستعانة بخبرتها

محمد البهى:
ماليزيا نجحت فى إدارة المنشآت والهيئات الحكومية عن طريق القطاع الخاص

أحمد عاطف:
الدور الاجتماعى للهيئات الاقتصادية سيزداد مع إدارة رجال الأعمال